

الجلسة ٧٣٥

الأربعاء ٥ أبريل/نيسان ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

فيينا

الرئيس: السيد رايموندو غونزاليز (تشيلي)

افتتحت الجلسة حوالي الساعة ١٠/١٦

السيد س. ر. تيمسماني (المغرب) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكرا سيدي الرئيس، وفد المغرب يقدم لك التهاني بانتخابك لرئاسة هذه اللجنة الفرعية. إن خبرتك المعترف بها في مجال قانون الفضاء سوف تسهم دون شك بشكل ملحوظ في تحقيق التقدم في عمل هذه اللجنة الفرعية.

نوجه أيضاً الشكر الخالص للعمل الممتاز الذي قام به الرئيس السابق الأستاذ ماركيزيو. وننتهز الفرصة لشكر أيضاً مدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي ومعاونيه للعمل الذي تم تحضيراً لهذه الدورة، ونحن على أتم استعداد لتقديم دعمنا واسهامنا بالنسبة لكل فكرة تفدي إلى إنجاح أعمالنا.

السيد الرئيس، خلال السنوات الأخيرة فإن المجتمع الدولي شاهد تكون مجتمع جديد ما بعد الثورة الصناعية. إن مفهوم القوة على المستوى الوطني هو متعدد الأطراف والعالمي يعتمد أساساً على التكنولوجيا والابتكار. وفي هذا المضمار فإن الأنشطة الفضائية تحتل دوراً متزايداً في إطار هذه التطورات العامة. إن البرامج الفضائية يمكن أن تحسن الحياة الاقتصادية

الرئيس: سيداتي وسادتي أرحب بكم. ونعتذر للتأخير البسيط في افتتاح الجلسة. والسبب في ذلك ... وهناك سبب للتأخير، ومع ذلك فإنني أعتذر وأعلن افتتاح الجلسة ٧٣٥ للجنة الفرعية للجنة الكوبوس.

سوف نستأنف هذا الصباح النظر في البند الخامس من جدول الأعمال والبند السادس والبند العاشر من جدول الأعمال. وأدعو كل الوفود التي تطلب أن تأخذ الكلمة بشأن هذه البنود أن تدرج اسمها على قائمة المتحدثين بسرعة.

إن الفريق العامل المعني بالبند السادس سوف يعقد اجتماعه الثالث بعد رفع هذه الجلسة برئاسة السيد ف كاسابوغلو من اليونان.

سوف نواصل النظر في البند الخامس وأعطي الكلمة إلى السيد مندوب المغرب الموقر.

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات: Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.



وحتى نضمن استخداماً رشيداً ومنصفاً للمدار الثابت بالنسبة للأرض لصالح كل الدول، من الضروري من هذه اللجنة الفرعية أن تستمر في دراسة كل الجوانب المتصلة بالبند الثامن من جدول الأعمال. إن هذا المدار مورد طبيعي محدود ينبغي أن يتاح لكل الدول، مهما كانت الأساليب التقنية المتاحة لها حتى يمكن لهذه الدول أن تصل إليها في ظروف متكافئة مع مراعاة خاصة لمصالح واحتياجات البلدان النامية والمواقع الجغرافية لبعض الدول وإجراءات المنظمة الدولية للاتصالات.

إن عدم وجود تعريف وتحديد لحدود هذا المدار قد يؤدي إلى انعدام اليقين القانوني مما يؤدي إلى عرقلة أو الوصول المتكافئ إلى الفضاء الخارجي.

ونكرر رأينا بالنسبة للوثيقة المسمى ملخص التحليلي للردود على الاستبيان المتصل بالمشاكل القانونية للأجسام الفضائية، رد دول الأعضاء الوثيقة A/AC.105/C.2/L.249، في صيغتها النهائية. هذه الوثيقة يمكن أن تشكل أساساً للعمل يسمح بدراسة المشاكل القانونية التي يمكن أن تطرح اتصالاً بالأجسام الفضائية والمسائل المتصلة بتعريف المدار الثابت بالنسبة للأرض، وذلك لوضع إطار مرجعي مشترك مقبول بالنسبة للولاية القضائية لهذا المورد.

بالنسبة للبند العاشر لهذا الموضوع، بالنسبة إلى المسائل الخاصة بالموجودات الفضائية والضمانات الدولية للمعدات المتنقلة، فإن المغرب [يتعذر سماعها] اقترحها بتنظيم محافل لكل الدول وبالذات البلدان النامية وذلك لتعميم المعلومات بشأن البروتوكول المذكور. إن هذه الاتفاقية تحتاج إلى مزيد من التعريف وبالذات التأكد من التماسي بين الصكوك التابعة للأمم المتحدة وما يصدر عن اتفاقية اليونيدروا، وهذا ينبغي أن يتم بشكل متسق تماما مع القواعد المستقرة بالنسبة لقانون الفضاء، وبالذات القواعد التي تم تدوينها في المعاهدات التي انعقدت تحت إشراف الأمم المتحدة. هناك جوانب مختلفة لهذه الإشكالية ينبغي أن تتعمق لتجنب أي خلط بين القواعد القانونية ومسودة البروتوكول وبالذات التفاعل المحدد في المادة الثانية في الاتفاقية الخاصة بالمسؤولية والمادتين ٦ و١٠ من معاهدة الفضاء. هناك بعض النقاط البارزة ينبغي أن تثار لكي نهم ما هو مطروح بالنسبة لهذا البروتوكول علينا إذا أن نناقش هذه النقاط بالذات، تعريف الموجودات الإضافية وإجراءات التسجيل والاتساق مع الاتفاقيات الحالية ونقل الممتلكات الفضائية.

والاجتماعية للمواطنين، ويمكن أيضاً أن تسهم في تحسين التعاون الدولي بين الدول ومما يعود بالنفع على البشرية جمعاء. وإزاء هذا التطور ونظراً لأهمية البرامج الفضائية، فإن المغرب تشدد على دور هذه اللجنة الفرعية القانونية للتعريف الأفضل للآليات التي تسمح بالتصدي لهذه التحديات الجديدة. وبالتالي علينا أن نضع استراتيجيات وإجراءات ملموسة لكي ننظر في أساليب أخرى أكثر نجاعة تسمح بلوغ الأهداف. وبالتالي، علينا أن نتعاون لإيجاد الحلول المتطورة، مع مراعاة مصالح كل الدول خصوصاً الدول التي لا تمتلك التكنولوجيات الفضائية.

إن ضرورة التصديق على الاتفاقيات الخمس للأمم المتحدة ووضع تشريعات وطنية أضحت أولوية لعدد متزايد من الدول المهتمة بالأنشطة الفضائية. إن كل مجتمع مهما كان مستواه الإنمائي يعتمد أساساً على الأنشطة الفضائية وما يرتبط بها. إن الفضاء يسجل تقدماً جديداً في القطاعات المختلفة. إن الجمعية العامة في كل سنة تؤكد على التعاون الدولي وتشجع الدول الأعضاء على التصديق على جميع المعاهدات المتصلة بالفضاء وتطلب منها أن تدمجها في تشريعاتها الوطنية.

هناك جهود هائلة تبذل باستمرار على الصعيد الوطني والإقليمي لتطوير القانون الوطني الفضائي، إن المغرب يسعى دائماً لتقييم إمكانية وضع مثل هذه التشريعات.

الإضافة إلى اشتراكنا النشط في ورش العمل المختلفة المتصلة بقانون الفضاء، ولتوعية صانعي القرار المعنيين. فإن المغرب من خلال المركز الملكي للاستشعار عن بعد من الفضاء، وبالتعاون مع المركز الأوروبي لقانون الفضاء، نظمتا اللقاء الإفريقي الثاني لقانون الفضاء في حزيران/يوليو ٢٠٠٦. إن هذه الورشة لها برنامج متنوع وتتناول مواضيع شتى مثل الاستشعار عن بعد والاتصالات ومجتمع المعلومات والتلفزة عن طريق السواتل ووضع قانون وطني للفضاء. هذا اللقاء يشجع ويوعي الجهات المتخصصة في البلدان الأفريقية لإقناعها على الانضمام إلى مبادئ الأمم المتحدة التي تنظم شؤون الفضاء الخارجي.

إن التدابير التي تتم لتوعية الدول التي لم توقع، مثل تنظيم ندوات إقليمية أو دولية بشأن المواضيع المختلفة في قانون الفضاء، وتشجيع تبادل المعلومات بشأن القوانين والسياسات الوطنية لصالح المهنيين المعنيين بوضع هذه السياسات وإدماج تعليم قانون الفضاء في المناهج الجامعية والمراكز الإقليمية، وبالإضافة إلى النهوض بالخبرات الوطنية في هذا المجال تسمح كل هذه بتطبيق التوصيات التي تصدر عن هذه اللجنة الفرعية.

لجنتنا الفرعية، نظراً لخبرتك الطويلة في مجال قانون الفضاء نحن على ثقة بأنه بفضل قدراتك الحكيمة أيضاً سنتمكن في الأعوام المقبلة أن نأتي بثمار إيجابية في مختلف الأنشطة التي تضطلع بها الدول في الفضاء الخارجي. نشكر السيد ماركيزيو على رئاسته السابقة أيضاً للفريق كذلك نود أن نشكر الأمانة على الوثائق المهمة التي أعدتها.

حضرة الرئيس، تطور إسبانيا أنشطتها الفضائية عبر التعاون الدولي وبذلك تعطي إسبانيا قيمة كبيرة للنظام القانوني الفضائي الذي استفدنا منه أسوة بالدول الأخرى. ولذلك تود إسبانيا أن تدعم كافة الأنشطة التي تطور في مجال لجنتنا الفرعية هنا. وفي السنوات الماضية إن وضع سجل وطني للأجسام الفضائية تماشياً واتفاقية تسجيل الأجسام الفضائية للعام ١٩٧٥ واتفاقية إنقاذ رواد الفضاء وإعادة الأجسام الفضائية لذلك كانت إسبانيا قد قدمت مباشرة بعض المقترحات إلى لجنتنا الفرعية لاسيما استعراض مفهوم دولة الإطلاق الذي اعتمده الجمعية العامة على شكل قرار في العام ٢٠٠٤، هي جميعاً تبرهن عن اهتمام إسبانيا في تعزيز هذا الإطار القانوني القائم في الفضاء. ونحن بالتالي نعيد كافة المقترحات التي من شأنها أن تعزز مشاركة الدول والمنظمات الدولية في دورات لجنتنا الفرعية.

بالنسبة إلى مشاركة المنظمات الدولية في اللجنة الفرعية القانونية، تعتبر إسبانيا أن الاقتراح الذي قدم في العام الماضي خلال الاجتماع المشترك بين المعاهد حول الأنشطة المتصلة بالفضاء الخارجي والذي من شأنه أن يعزز تمثيل المنظمات الدولية وذلك عبر تقديم خرائط خطية، خاصة إذا كان لدينا من حدود على الميزانية على الموارد البشرية وهذا ما يساهم في تعزيز مشاركة المنظمات الدولية في لجنتنا الفرعية.

من الدواعي التي تدفع بنا على دعم قانون الفضاء المضمون الأخلاقي والأدبي الذي يرتبط بمبادئه وتود إسبانيا هنا أن تنضم إلى الاقتراح الذي قدم حول التفاعل بين القانون والأخلاق والأدبيات، وذلك عبر التعاون الوثيق مع لجنة كوميسست التابعة لليونسكو، والذي يندرج في إطار كافة المداخلات التي أبديناها في الأعوام الماضية.

بالنسبة إلى مشروع البروتوكول حول الموجودات الفضائية الذي يقترح علينا معهد اليونيدروا، المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، نحن شاركنا في صياغتها أيضاً في اللجنة الفرعية ونعتبر أن هذا الصك يشكل خطوة إيجابية من أجل تعزيز الأنشطة التجارية التي تضطلع بها الكيانات الخاصة

إن المغرب يقدر الأمم المتحدة هي الهيئة الدولية المؤهلة لتولي دور السلطة المشرفة على البروتوكول المعني بالموجودات الفضائية اتصالاً باتفاقية يونيدروا.

إن نتيجة عمل الفريق العامل المعني باحتمال قيام الأمم المتحدة بدور الإشراف الذي يمكن للبروتوكول أن يفكر فيه بالمستقبل لا يمكن أن يكون إلا أمراً مشجعاً، ولكن ينبغي أن يتوصل إلى حل بتوافق الآراء.

نقاط أخرى من جدول الأعمال لها أهميتها، البند التاسع "استخدام مصادر القدرة النووية"، فإن المغرب تؤيد كل المبادرات المنبثقة من المشاورات التي قامت بها هذه اللجنة الفرعية. نعتقد أن تكوين لجنة من الخبراء الدوليين منهم ما ينتمون إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والكوبوس، إن هذه اللجنة الفرعية ينبغي أن تجري مناقشات بشأن تنقيح المبادئ التي تنظم استخدام القدرة النووية في الفضاء. وينبغي أن تؤخذ كل هذه الكفاءات في الاعتبار سواء كانت فنية أو قانونية أو استراتيجية أو علمية.

بالنسبة للاتصال التكنولوجي وإضفاء الطابع التجاري على أنشطة الاستشعار عن بعد، فهناك المبادئ الخاصة بالاستشعار عن بعد. و ينبغي بالطبع أن نحين هذه المبادئ. ونرى أنه من المستصوب أن ندرج في جدول الأعمال نقطة جديدة هي دراسة المبادئ التي تنظم الاستشعار عن بعد. ونحن نرى أن إدراج هذا البند يأتي ضمن إطار الأهداف التي تنشدها كل الدول الأعضاء ويشكل عملية رشيدة ومنصفة بالنسبة للفضاء ويلبي الإنشغالات التي تراود كل الدول وبالذات الدول النامية. نحن نحیی العمل الذي قامت به اللجنة الفرعية، ونلاحظ أيضاً أهمية التحديات التي تواجهنا نظراً لتعاقد وتعدد المسائل التي يطرحها التطور السريع للأنشطة الفضائية واستخداماتها. إن الإدارة الرشيدة لموارد هذه اللجنة الفرعية وتكثيف أساليب عملنا مع هذه الاحتياجات الجديدة أمر لا غنى عنه لكي نحقق الأهداف المنشودة ألا وهي استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وشكراً للرئيس.

الرئيس: شكراً للمغرب على بيانه. وأعطي الكلمة للسيد مندوب إسبانيا الموقر.

السيد ر. م. أغويلار (إسبانيا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس. حضرة الرئيس، اسمح لي أولاً أن أعرب عن تهاني وفد إسبانيا لانتخابك رئيساً في

في حزيران/يوليو ٢٠٠٥ نظم معهد كولونيا في ألمانيا للقانون الجوي وقانون الفضاء بالتعاون مع مركز الفضاء الجوي الألماني ندوة دولية حول التحديات العالمية والأوروبية أمام القانون الجوي وقانون الفضاء عند مشارف القرن الحادي والعشرين، وشارك فيها أكثر من ١٠٠ مشترك من عشرين دولة. سلطت الندوة الأضواء على الجوانب القانونية لمختلف مجالات التخصص والتسويق للأنشطة الفضائية ومن جملة الأمور نوقشت مسائل التشريعات الوطنية والاختلافات بين القانون الجوي وقانون الفضاء. وصدر في الإجراءات ملخص للمناقشات نشرت في آذار/مارس ٢٠٠٦، حول دراسات القانون الجوي وقانون الفضاء. لدي نسختان قمنا بوهبها لمكتب شؤون الفضاء الخارجي ووفدي يسره أن يقدم معلومات إضافية حول هذه المنشورات.

إضافة إلى حالة وتطبيق المعاهدات الخمس إن معهد كولونيا قد أصدر مجموعة معروفة بقانون الفضاء الوثائق القانونية الأساسية. منذ العام ٨٩ يقوم بتحريرها ومراجعتها البروفسور ك. هـ. بوكشتيغل مع مارييتا بينكو ودكتور شتيفان هوبه. وهذه المنشورة هي على شكل كتيب من أوراق منفصلة معزولة على بعضها البعض على أربع مجلدات يمكن تحديثها على ٣٤٥٠ صفحة وقد صارت مرجعاً وأداة بحثياً في هذا المجال لكثرة الطلاب الذين يدرسون في هذا المجال وكذلك المكتبات والجامعات في البلدان النامية يمكن أن تشتري هذه المجموعة بأسعار خاصة. ويمكننا أن نوفر نسخة ورقية عنها، في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ صدرت إذاً النسخة النهائية، وكذلك وضعناها على شبكة الإنترنت على قاعدة بياناتنا الخاصة بنا. ولكي نسهل الوصول يمكن أن أقدم لكم اختباراً حول كيفية الدخول إلى قاعدة البيانات هذه.

الرئيس: شكراً جزيلاً لمدوب ألمانيا الموقر على مداخلته. وأشكره على هذه المبادرة التي أشار إليها، التي يقوم بها معهد كولونيا. لقد بلغنا هذه الوثائق التي أنت أشرت إليها إلى كافة الوفود. أنا شاركت شخصياً في هذه الندوة وغيرها أيضاً، وهي ذات طابع مفيد جداً. أعطي الكلمة لتركيا.

السيد ت. أونكو (تركيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس. بما أنها المرة الأولى التي سأتناول فيها الكلمة، أود أن أنضم إلى المتحدثين السابقين وأعرب عن تهانينا الحارة لانتخابك رئيساً للجنة الفرعية القانونية. نحن على ثقة أنه بفضل قيادتكم الحكيمة ستكون المداولات مثمرة جداً. إن خبرتك في الشؤون الفضائية وطريقتك

في الفضاء الخارجي، إلا أننا سبق أن أشرنا دائماً إلى أن هذا المشروع يجب أن يندرج بشكل منسجم مع نظام القانون الدولي العام، الذي ينظم قانون الفضاء. ولذلك نحن أشرنا ونود أن ندرج مادة في البروتوكول تشير إلى معاهدات قانون الفضاء الصادرة عن الأمم المتحدة والتي يجب أن تكون هذه الاتفاقية الجديدة معززة وتدعم هذا النظام القائم أصلاً. ونحن نؤيد إذا إدراج مشروع البروتوكول الخاص باليونيدورا على جدول أعمالنا.

وأخيراً، نؤيد أعمال لجنتنا الفرعية هنا خاصة بالنسبة لتحليل الممارسات الوطنية بمجال التسجيل، نظراً لأنها سنة حاسمة بالنسبة إلينا ونرجو أن تتمكن أسوة بالوفود الأخرى من أن نساهم في صياغة توصيات من أجل اعتمادها في العام المقبل، والتي يمكن أن تعزز انضمام كافة الدول إلى اتفاقية تسجيل الأجسام الفضائية والتي تعزز تطبيقاً سليماً وموحداً لهذه المبادئ من جانب كافة الدول والمنظمات الدولية التي هي تطور أنشطتها في الفضاء الخارجي. شكراً جزيلاً.

الرئيس: شكراً جزيلاً لمدوب إسبانيا الموقر على مداخلته، وبهذا نكون قد انتهينا الآن من البند الخامس من جدول أعمالنا. إن لم يكن هناك من أي متحدث إذا على جدول أعمالنا ننتهي من البند تماماً.

لذلك ننتقل الآن إلى البند السادس من جدول أعمالنا "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها"، والمتحدث الأول على قائمتي هو مندوب ألمانيا الموقر. تفضل سيدي.

السيد ت. بفانة (ألمانيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): تفضل سيدي. شكراً جزيلاً حضرة الرئيس. يود وفدنا أن يهنئك حضرة الرئيس على انتخابك رئيساً في دورتنا هذه للجنة الفرعية على سنتين. ونود أن نشكر أيضاً السيد هيدمان ويسرنا أن نراه في منصبه الجديد في أمانة مكتب شؤون الفضاء الخارجي وقسم البحوث.

لقد صدقت ألمانيا وهي تطبق باتساق المعاهدات الخمس الخاصة بالفضاء، وهي معاهدة الفضاء الخارجي لعام ٦٧ اتفاق الإنقاذ لـ ٦٨ اتفاقية المسؤولية لـ ٧٢ واتفاقية التسجيل للعام ٧٥. كذلك ألمانيا ناشطة في دراسة مختلف جوانب تشريعات الفضاء الوطنية من الناحية النظرية والعملية.

السيد ك. هـ. شنغ (جمهورية كوريا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس. وفدي في بيانه العام يوم الاثنين الماضي، شدد على أهمية تحقيق العالمية والشمولية في نظام المعاهدات وفي إنشاء نظم وطنية لتنفيذها على أنها شروط أساسية من أجل معالجة المسائل الناجمة عن التطورات التكنولوجية، ومن أجل مضاعفة وتعزيز الأنشطة الفضائية مع مشاركة القطاع الخاص فيها. في هذا الصدد، نود أن نشدد أن جمهورية كوريا، كدولة عظمى في معاهدة الفضاء الخارجي واتفاق الإنقاذ واتفاقية التسجيل، قد سنت القانون الوطني حول الفضاء الذي يحمل اسم قانون حول تعزيز الأنشطة الفضائية مع اللوائح التنظيمية له وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

ويسر وفدي أن يفيدكم بإيجاز عن بعض الأحكام حول قانون الفضاء الوطني المتصل بتنفيذ معاهدات الفضاء الصادرة عن الأمم المتحدة.

يعلن القانون الوطني أن الحكومة تمتثل بالالتزامات الدولية التي تعاهدت بها في المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف. وأن الحكومة ستضمن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. بشكل خاص، إن القانون ينص على إعادة ملاحين الفضاء الذين يتم إنقاذهم والأجسام الفضائية إلى الدول والمنظمات الدولية المعنية وهذه الأحكام وردت في هذا القانون لكي نبين بصراحة جهود كوريا في أن تحترم الالتزامات الدولية التي تعهدت بها بموجب معاهدات الفضاء وكذلك التزامها بالتعاون الدولي. إن الإجراءات والشروط لتسجيل الأجسام الفضائية في السجل الوطني ومستلزمات الترخيص، ومنح التراخيص إذا، قد حددت بموجب هذا القانون واللوائح التنظيمية له. وإن الهيئات والكيانات التي تطلق أجساماً فضائية يفترض بها أن تبلغ وزارة العلوم والتكنولوجيا بهذه المعلومات في وقت مبكر بما فيها المعلومات المحدثة المناسبة بعد إطلاقها.

سيفيدكم وفدي بالأحكام بالتفاصيل عندما نصل إلى البند الحادية عشر من جدول أعمالنا، "ممارسات الدول والمنظمات الدولية في تسجيل الأجسام الفضائية"، وذلك في جلسات لاحقة، كما أن القانون ينص على المسؤولية المالية التي تتحملها هذه الهيئات والكيانات التي تطلق أجساماً فضائية ويحدد شروط مسؤولية عن المسؤولية في الأنشطة الفضائية ومستويات قسوة من الأضرار حددتها وزارة العلوم والتكنولوجيا وذلك عبر لوائح تنظيمية لاحقة كانت ذات صلة.

الصريحة في ترأس الدورات مع تعليقاتك القيمة ومقترحاتك المفيدة ستساهم في إنجاح هذه الدورة. كذلك أود أن أشكر السيد ماركيزيو على رئاسته السابقة للجنة الفرعية في السنوات الماضية. كذلك أشيد بأعمال شؤون الفضاء الخارجي على التنظيم الممتاز أيضاً لهذه الدورة.

حضرة الرئيس، في السنوات الماضية شاهدنا زيادة مهمة في الأنشطة الفضائية نوعياً وكمياً وهي موازية أيضاً للتطورات التكنولوجية في هذا المجال، لذلك تعزيز قانون الفضاء يرتدي أهمية بالغة أكثر من أي وقت مضى. ونحن نعتبر أن المعاهدات الخمس حول الفضاء الخارجي هي الأساس القانوني السليم للاستخدام السلمي.

نشاطر الآراء بأن الانضمام العالمي لهذه المعاهدات والمبادئ ذات الصلة وتنفيذ الالتزامات بموجبها هي في غاية الأهمية.

حضرة الرئيس، مع هذا الفهم لهذه المسألة نود أن نبليكم بوضع تركيا بالنسبة إلى المعاهدات الخمس حول الفضاء الخارجي. نحن دولة طرف في معاهدة الفضاء الخارجي للعام ١٩٦٨، ووافق البرلمان الوطني على اتفاقية الإنقاذ واتفاقية المسؤولية والتسجيل مؤخراً. وصدك التصديق على هذه المعاهدات ستقدم إلى الجهة الودية وذلك بعد مرسوم حكومي سيصدر ويبدأ نفاذ هذه المعاهدات. يسرني أن أعلمكم أن هذه العملية ستنتهي في الأشهر القليلة المقبلة إن لم تكن الأسابيع القليلة المقبلة. عملية التصديق على اتفاق سطح القمر قيد التنفيذ الآن وقيد القيام بها. تعتبر تركيا أن تسجيل الأجسام الفضائية المطلقة في الفضاء الخارجي هو مهم ويرتدي أهمية بالغة ويعزز هذا النظام القانوني، مع أن عملية التصديق لم تنتهي منها محلياً بالنسبة إلى اتفاقية التسجيل إلا أننا قمنا بالإشعار الضروري لتسجيل السواتل تركسات ١باء ١٠١جيم ٢ألف وبيمسات ١ التي أطلقت جميعاً في العام ١٩٩٤ و١٩٩٦ و٢٠٠١ و٢٠٠٣ على التوالي. وهذه السواتل سجلت تماشياً وقرار الجمعية العامة الصادر عن الأمم المتحدة ذات الصلة.

حضرة الرئيس، في الختام أود أن أكرر التزامنا في تعزيز التعاون الدولي من خلال تعزيز النظام القانوني في أنشطة الفضاء الخارجي شكراً جزيلاً.

الرئيس: شكراً جزيلاً للمتحدث من تركيا على مداخلته. والمتحدث التالي هو من جمهورية كوريا.

كذلك، نحن في صدد التفاوض مع مجموعة من الدول من أجل التوقيع على اتفاقات مماثلة في المستقبل القريب، لكي نصل إلى وقت حيث يكون لدينا اتفاقات مع كافة الدول الناشطة في الفضاء الخارجي ونعتقد أن هذا في غاية الأهمية من أجل تطبيق معاهدات الأمم المتحدة الخمس.

أما بالنسبة إلى تشريعاتنا الوطنية في الاتحاد الروسي، فإن قانوننا الصادر في العام ٩٣ حول الأنشطة الفضائية يركز على مختلف معاهدات واتفاقات الأمم المتحدة التي للاتحاد الروسي هو طرف فيها كذلك يجسد هذا القانون كافة الأحكام التي وردت في هذه المعاهدات. وهنا أود أن ألفت الانتباه إلى مسألة ما على سبيل المثال هذا القانون، كما أشرت صدر في العام ٩٣، هو حديث العهد نسبياً من الناحية التاريخية ولكنه عدل في العام ١٩٩٦ و٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٦ مؤخراً. هذه التعديلات صممت لكي تحدث هذا القانون وذلك لأنه حتى في السنوات العشر ونيف التي انصرمت منذ سن هذا القانون في ٩٣ إن ممارساتنا الوطنية وكذلك الممارسات الدولية في مجال الفضاء قد تطورت بوتيرة إلى حد أن قانوننا الوطني يجب أن يحدث دائماً، وأن تدخل التعديلات التحديثية عليه.

وأعطي هذا المثال لكي أبين إلى أي مدى أن الصكوك القانونية أيضاً هي بدورها، خاصة تلك العالمية والشاملة والتي تنفذ تقريباً على كافة الدول الناشطة في الفضاء، لها أهمية بالغة حتى بالنسبة إلى الدول التي تنشط بعد في الفضاء ولكنها تحضر لأنشطة مماثلة. وهكذا هذه القوانين الوطنية والصكوك الوطنية، الدولية تحتاج إلى استعراض دائم من أجل تحديثها وتعديلها وهذا بند يجب أن يبقى على جدول أعمالنا خاصة في هذه اللجنة الفرعية القانونية. هذا من المواضيع التي يجب دائماً أن ننظر فيها.

حضرة الرئيس، ننتقل من نهج ضرورة اعتماد نهج متكامل شامل خاص بهذه المعاهدات الخمس، وننتأسف عندما نرى أننا مع انضمامنا إلى هذه المعاهدات، وبكون الدول قد انضمت إليها، فهذا أمر جيد. ولكن من خلال الانضمام إليها إن دولاً كثيرة تعتمد نهجاً انتقائياً هنا. وإذا نظرنا في هذا الموجز الممتاز الذي نشره مكتب شؤون الفضاء الخارجي حول حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقاته، نرى عدد الدول المتباين من صك إلى آخر ومعاهدة إلى أخرى. بينما بالنسبة إلينا إن هذه الصكوك القانونية الدولية جميعاً بما فيها الإعلانات التي اعتمدها الجمعية العامة حول

حضرة الرئيس، مع إنشاء ووضع القانون الوطني للفضاء نحن على ثقة أننا صرنا أكثر استعداداً من حيث المؤسسات لتنفيذ معاهدات الفضاء ولتنسيق وترويج الأنشطة الفضائية على صعيد الهيئات الحكومية وغير الحكومية. ومن خلال الإعداد لهذه التشريعات، بذلت الحكومة الكورية جهوداً لإدراج نتيجة المناقشات التي قمنا بها في اللجنة الفرعية القانونية بما فيها التقرير حول استعراض مفهوم دولة الإطلاق وكذلك حلقات عمل الأمم المتحدة حول قانون الفضاء. أنتهز هذه الفرصة وأنوه بعمل مكتب شؤون الفضاء الخارجي على عقب سلسلة من حلقات العمل الإقليمية للأمم المتحدة حول قانون الفضاء وإفادتنا بمعلومات مفيدة محدثة حول القوانين الوطنية للتنفيذ، وهذه الجهود تساعد في الانضمام إلى معاهدات الفضاء التابعة للأمم المتحدة. شكراً جزيلاً حضرة الرئيس.

الرئيس: شكراً لمدوب كوريا على مداخلته. والمتحدث التالي هو مندوب الاتحاد الروسي.

السيد ب. ج. دزويينكو (الاتحاد الروسي) (ترجمة فورية من اللغة الروسية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس. أولاً أود أدلي بتعليق موجز حول البند السادس ولكن قبل أن أقوم بهذا، أسمح لي أن أشكر كافة الوفود التي ناقشت معنا هذا الموضوع "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها". وكذلك أشكر كافة الوفود التي قدمت لنا بعض المواد والوثائق حول العمل الذي أنجزته هي في هذا المجال، خاصة في مجال الانضمام إلى المعاهدات ووضع التشريعات الوطنية حول الأنشطة الفضائية، وكذلك المعلومات حول الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تظلم بها هذه الدول. لقد قلنا الكثير في هذه المواضيع وذلك خاصة بالنسبة إلى الجهود المتصلة بالتشريعات الوطنية وسنها، ولكننا يجب أن نركز على أهمية الاتفاقات الثنائية والإقليمية الأخرى، خاصة وأنها في غاية الأهمية لأنها تركز أهم المبادئ التي تنظم الأنشطة الفضائية على شكل صكوك قانونية يعترف بها. ومؤخراً وقع الاتحاد الروسي على المعاهدة الدولية حول التعاون في شؤون الفضاء والتي تركز إلى المبادئ المكرسة في معاهدات الأمم المتحدة الخمس. وقام على هذا الاتفاق مع الهند وإسبانيا وكازاخستان والولايات المتحدة الأمريكية، ولدينا عشرات من هذه الاتفاقات للتعاون الدولي التي هي قيد التنفيذ أصلاً والتي تغطي مجمل الدول وأكثرية الدول التي تسعى إلى القيام بأنشطة في الفضاء الخارجي أو تنوي أن تنطلق في أنشطة كهذه.

المشاورات لكي يكون صورة واضحة حول حسنات وسيئات فكرة كهذه، والعمل على اتفاقية دولية. ثم من جهة أخرى لدينا مجموعة صغيرة التي تعترض بشكل صريح على هذه الفكرة ولا تريد أبداً أن تنظر في هذا المفهوم وفي إمكانية وضع اتفاقية. ولكن بهذا، إن المبادرة التي أطلقناها نحن مع مجموعة من الدول ليست حول البدء بصياغة وكتابة اتفاقية دولية عالمية، لا، بل ما اقترحناه هو، أن نقوم بدراسات للجوانب الإيجابية والسلبية الخاصة بهذه المسألة، حسنات وسيئات. ونحن نتطلع إلى الاستماع إلى الاعتراضات وإلى الجوانب السلبية أيضاً ربما يمكن للدول أن تقنعنا بأنه يجب أن لا نصر دائماً على اتفاقية عالمية كهذه. نريد أن نستمع إلى كافة الحجج التي تصوغ في هذا الموضوع. لذلك يجب أن ندرج الفكرة على جدول أعمالنا.

أود أيضاً أن ألفت انتباه المندوبين الكرام، إلى اقتراح مثير للاهتمام قدمته أوكرانيا في الدورة الأخيرة للجنة الفرعية، خاصة في إطار فريق عمل تابع لهذه اللجنة، وقدمت استبياناً حول تطور قانون الفضاء وتوقعات حيال تطوره في المستقبل. أعتقد أنها مبادرة ممتازة إذا كان لدينا استبيان كهذا إذا كان بإمكاننا أن نناقش هذه المواضيع وأن نحصل عليها خطياً، لكي تتمكن مناقشة حسنات وسيئات هذه الخطوة في كيفية تحديث الصكوك القانونية الدولية وتعديلها واستعراضها وإضافة أفكار عليها. ربما ستعترض بعض الدول حتى على هذه المسألة ربما تعتقد أننا بدأنا في الستينات، وبالتالي لا تحتاج إلى تحديث وتطوير جديد. فلننظر بهذه الحجج، في هذه الردود، التي سنكتب على الورق بوضوح. وهكذا يمكننا أن نناقشها، وأن نرى، يمكن للمندوب من اليونان أن يتأس هذا الفريق العامل، ولكنها مسألة جدية ويجب أن ننظر فيها بجدية كاملة، هي خطوة جيدة نحو الأمام تسمح لنا بإحراز تقدم في هذا المجال. يمكننا التكلم كثيراً عن هذا الموضوع ومطولا ولكن الفريق العامل هو المكان المناسب للتعليق على هذا الموضوع. لقد أنشأناه ونود أن نوسع صلاحياته لأنه فريق مهم جداً. ونعتقد أننا في الدورة الحالية لم يكن هذا الفريق ناشطاً بعد ولكنه سيأتي الأوان عندما ينشط هذا الفريق. لقد أدرجت البروفسور من اليونان مجموعة من المواضيع التي على الفريق أن ينظر فيها وسيقوم بهذا.

الرئيس: شكراً لمندوب الاتحاد الروسي الموقر. والمتحدث التالي هو مندوب إيطاليا.

السيد س. ماركيزيو (إيطاليا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس. يود وفدي أن يشارككم بعض

قانون الفضاء هي في غاية الأهمية. وبالطبع الصكوك الخمسة هي المفتاح وهي الرئيسية هنا نعم ولكننا نعتبر أنها يجب أن ينظر إليها على أنها مجموعة متكاملة مترابطة. وهي تشكل جميعاً النظام القانوني الذي ينظم أنشطتنا في الفضاء الخارجي. وهنا نشجع بكل صدق كافة الدول لكي تنضم إلى هذه الصكوك القانونية جميعاً، إما في الوقت ذاته، في وقت واحد إذا، أو أن تنضم إليها بشكل متدرج. أو أن نعتبر أن إذا كان الطرف في صك واحد فهي طرف في كافة الصكوك.

حضرة الرئيس، نحن حالياً لدينا بعض المسائل التي تثير شواهداً من الناحية القانونية، مسائل مثل تسجيل الأجسام الفضائية الجديدة، وكذلك مسائل متصلة بالمسؤولية. وجود تقنيات وتكنولوجيات فضائية حديثة تبيين الحاجة إلى تحديث وتحسين الإطار القانوني للمعاهدات. وأعتقد أن الوثيقة الأخيرة التي اعتمدها الجمعية العامة هي خطوة أساسية نحو الأمام، إلى الاتجاه الصحيح. ولكن لا تحل كافة المشاكل. هي تبيين الطريقة من أجل إيجاد الحلول ولكنها ليست الحل بحد ذاته. وهذه المسافة بين المعاهدات الموجودة والواقع الخاص بالأنشطة الفضائية هو واقع يجعل عدداً من الدول تتباطأ بعض الشيء في الانضمام إلى المعاهدات أو حتى هو ربما عامل رادع لها كي لا تنضم.

مرة أخرى حضرة الرئيس، أود أن ألفت انتباه المندوبين إلى مبادرة الاتحاد الروسي وبلغاريا والصين واليونان ودعمتها دول أخرى، كولومبيا أيضاً في الدورات الأخيرة، ومبادرتنا تقضي بأن اللجنة القانونية الفرعية يجب أن تحدد الجوانب القانونية من إمكانية وضع اتفاقية عالمية شاملة واحدة حول قانون الفضاء.

لقد استمعنا إلى آراء مختلفة هنا بعضهم تكلم ضد هذا المفهوم واعتراض إليه واعتبر أنه لا يمكن أن نضع اتفاقية شاملة عالمية حول هذا الموضوع ولكنني اعتقد أن مناقشة مفصلة حول هذا الموضوع ستكون مفيدة جداً. ستسمح لنا بأن ننظر في العمق في آراء الدول خاصة تلك التي لديها شكوك فعلية حيال التصواب والحاجة التصوابية والحاجة إلى اتفاقية كهذه.

نحن استمعنا إلى بعض الدول تشير إليها من دون التكلم مطولاً عنها من دون فك رموزها وتوضيحها، إذا جاز التعبير، ولجنتنا الفرعية القانونية قد برهنت عن أن دولاً أخرى كثيرة أعربت عن اهتمامها بوضع اتفاقية كهذه أو بمناقشة هذا الموضوع أقله. بعضهم بانتظار، يتريث ليرى ماذا سينجم عن هذه

وأخيراً [ينبغي] للدول الأطراف في الاتفاقية أن تشارك في مزيد من سن القوانين لتطوير نظامها الحالي وتفسيره له مرجعيته.

وفي الختام فإنني أود أن أذكركم باستنتاجات ورشة عمل ابوجا التي عقدت في نيجيريا وهي كانت تتعلق بموضوع الوفاء بالالتزامات الدولية وتلبية الاحتياجات الداخلية وأظن أنها متاحة في الموقع الشبكي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي. وكذلك نرحب بالوثيقة التي أعدتها الأمانة تحت الرمز A/AC.105/C.2/L.262 حول ممارسات الدول والمنظمات الدولية في تسجيل الأجسام الفضائية وفوائد الانضمام إلى اتفاقية تسجيل الأجسام الفضائية التي تطلق في الفضاء الخارجي. وفي الآخر أيضاً نود أن نذكركم بالعمل الذي قام مركز الفضاء الأوروبي في هذا الشأن، وبالأخص الأخصائي المعني باتفاقية المسؤولية الأستاذ كاراستين من الوفد الفرنسي.

الرئيس: شكراً لممثل إيطاليا الموقر. لدي تساؤل بسيط أظن أن أحدكم قد رفع يده، ولكن لا أعلم إن كان هذا المملكة المتحدة أم أوكرانيا؟ ممثل أوكرانيا هو الذي طلب الكلمة تفضل.

السيد ا. كاسيانوف (أوكرانيا) (ترجمة فورية من اللغة الروسية): شكراً حضرة الرئيس. يسعدنا جداً أنك تحاول فعلاً تحت كل من بنود جدول الأعمال أن تطلب من الدول أن تجري نقاش حقيقي، وهذا يسعدنا جداً لأن النقاش الفعلي هو الذي يدور. وأحياناً هناك مجادلات ونقاش حقيقي يؤديان إلى الحقيقة. وتدوين قانون الفضاء الدولي كما قالت هنا بعض الوفود يحتاج إلى المزيد من التطوير، لتطوير مبادئ قانونية دولية. وهذه من أهم مهام قانون الفضاء الذي ينظم العلاقات بين الدول من أجل تعزيز التعاون الدولي، وحل المسائل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي قد تطرأ أثناء ذلك.

وعودة إلى بعض البيانات التي سمعناها هنا هذا الصباح أود أن أشكر الأمانة وموظفي مكتب شؤون الفضاء الخارجي على العمل الممتاز الذي قاموا به، فقد كان فعالاً جداً. ونتيجة لهذا العمل لدي سؤالان حول آفاق تطوير قانون الفضاء الدولي. فإن لم تعترضوا حضرة الرئيس، سنناقش هاتين المسألتين في إطار اجتماع الفريق العامل هذا الصباح. وسنحاول أن نتفق على آليات معينة ثم نرفع التقرير على اجتماع اللجنة الفرعية من خلالك حول الإجراءات والآليات والأسلوب الذي نتوخاه في استخدام الاستبيان، حول آفاق تطوير قانون الفضاء. إذا شكراً جزيلاً على

آرائه حول البند السادس. إن فوائد معاهدات الأمم المتحدة حول الفضاء الخارجي عديدة كما أن الحقوق والواجبات المفروضة على الأطراف في هذه الأطراف عديدة. وأهم فائدة أن الأنشطة الفضائية ينبغي أن تجرى بشكل مجاني وبحرية. ولكن من جهة أخرى لا بد من أن تتم في إطار قانونية مستقر معتمد عموماً ومقبول من الأغلبية الساحقة للدول وذلك تفادياً لأي إغراء والميل نحو الأخذ بممارسات منفردة من جانب الدول القائمة بالملاحة الجوية.

ومن هذا المنطلق فإن انضمام الدولة إلى معاهدات الأمم المتحدة حول الفضاء الخارجي، وخاصة اتفاقية المسؤولية عن أضرار الأجسام الفضائية، سيزيد من جاذبيتها على الشركاء الأجانب المحتملين الذين يحاولون التعاون الدولي في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، وسيزيد من إشراكهم في آليات التعاون الدولي وكذلك تحسين وصولهم ووصول الدولة إلى البيانات الفضائية وبيانات الأرصاد الجوية والبيانات العلمية. وهذا سيزيد أيضاً من ثقة الدولة في أمان الأنشطة الفضائية، إذ تقتضي هذه المعاهدات تحمل الدول مسؤولياتها الدولية عن الأنشطة الوطنية في الفضاء الخارجي. وهذا أيضاً، أي الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بالمسؤولية الفضائية، سيحمل الدولة مسؤولية تطبيق قواعد وإجراءات دولية لتسوية منازعاتها بشكل سلمي والمطالبة بتعويضات.

وإن انطباق المسؤولية والتابعة سيتم على أساس اتفاق معين، وإن الدولة الطرف في الاتفاقية وحدها هي التي تستطيع أن تلتزم بتعويضات عن أي أضرار، وبذلك تستطيع هذه الدولة أن تقدم طلب التعويضات للدولة المحدث للضرر من خلال الآليات المنصوص عليها. وأن كل دولة طرف في اتفاقية أو في نزاع حول التعويض، يمكنها أيضاً من جانب واحد أن تطلب إنشاء آلية تتمثل في طرف ثالث تضم أعضاء في الاتفاقية. وهذه الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بالمسؤولية مفيد جداً، لا بالنسبة للمشاركة مباشرة في الأنشطة الفضائية وإنما أيضاً بالنسبة للدول التي لا تقوم بأنشطة مباشرة حالياً في الفضاء الخارجي لمجرد أنها تستطيع أن تكون ضحية ضرر تحدثه الأجسام الفضائية على سطح الأرض وعلى طائرات تحلق.

هناك فائدة أخرى تستمد من الانضمام إلى اتفاقية المسؤولية وهي تدفع الأطراف إلى سن تشريعات وطنية لتطبيق الاتفاقية تتصل بالتماس تعويضات عن الأضرار التي يعانيتها مواطنون بموجب اتفاقية عام ٧٢ إنما يمهد السبيل للتطوير التدريجي لقانون الفضاء.



فضائية. إذا يصعب عليها أن تفهم جدوى سن تشريعات وطنية، عدا تصديقها على هذه المعاهدات والانضمام إليها.

إذا هذه هي الثغرة الأساسية في النظام الفضائي الدولي، النظام القانوني الفضائي الدولي، وهو طبعاً جزء من النظام القانوني العالمي بشكل عام. إلا أن لهذا النظام الفضائي سماته الخاصة أيضاً.

زميلنا من الاتحاد الروسي طرح مشكلة ليس مجرد شكلية، وإنما هي جوهرية أيضاً، مضمونية. فمع أننا انطلقنا في البداية من أنظمة دولية مجزأة ومشرومة بسبب الوضع الجغرافي السياسي والوضع التكنولوجي آنذاك، أي قبل خمسين عاماً. فإن هناك رغم كل هذه التجزئة فرصة للتغلب على العيوب المتماثلة في التصديقات الكثيرة والانضمامات الكثيرة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويمكن تجاوز هذه الصعوبات، شريطة أن يكون لنا مفصل شامل كامل يضم كل نصوص الاتفاقيات الفضائية. إذا، أرى أن علينا على الأقل، أن نبدأ الحديث عن إمكانية بل ومزايا وحتى عيوب التدوين والتقنين بالمعنى العام للكلمة. تقنين القانون الفضائي وهذا أيضاً بهدف إدراج المبادئ فيه، فاعتدنا منذ ٢٠ سنة المبادئ الخاصة بالاستشعار الأرض عن بعد والمبادئ الخاصة بالإرسال التلفزيوني المباشر عبر السواتل، وكذلك المبادئ الخاصة بالمزايا التي تدرها الدول النامية وكذلك استخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي.

إذا أظن هناك شيئاً من البلبلة والخلط في أذهان الدول التي ليست معنية مباشرة في الأنشطة الفضائية، فهي محتارة من أمرها بالنسبة للمبادئ والمعايير والقواعد الملموسة التي يؤخذ بها في هذه الأنشطة الفضائية.

إذا أرى أن بإمكاننا على الأقل أن نبدأ مناقشة هذه المشاكل، مشاكل تدوين القانون الفضائي. ولو اهتدينا إلى نص شامل كامل، فلن نواجه المشاكل التي نواجهها حالياً في ضمان تطابق وانسجام البروتوكول الفضائي مع القوانين والأنظمة الدولية الحالية. إذا الإبقاء على هذه الأنظمة المجزأة والقواعد المجزأة أمر ستكون له عواقب وخيمة، فقانون الفضاء كما نعرف جميعاً له سمات خاصة. وهو قانون كان دوماً مستبقاً للأحداث ومتقدماً عليها. أما الآن فقد أصبح يلحق بركب الأحداث ويلحق بركب التكنولوجيا وأصبح متلكئاً عنها. وهناك أنشطة لا يمكننا أن ننظمها.

حسن انتباهكم وسنتابع هذا العمل في إطار الفريق العامل إلا إذا كان لديكم أي اعتراض على ذلك.

الرئيس: أنا أعتذر لديك لأنني لم أكن أتبين، لم أكن قد شاهدت اسم بلدك في الأول، ولذا اعتذر عن ذلك. هذه فعلاً مسألة ينبغي بحثها في إطار الفريق العامل دون شك، ونحن نجري نقاشاً حقيقياً هنا نكتسب زخماً ويأتي بعدد من العناصر اللافتة والمثيرة للاهتمام، ويستفاد مما سمعته هذا الصباح أن هناك بعض الأمور التي تحتاج إلى إدراج.

إن إسبانيا أشارت إلى موضوع الأخلاقيات في قانون الفضاء، المسائل الأخلاقية المتصلة بقانون الفضاء. وهذا أمر ينبغي أن نركز عليه في رأيي. فنحن نعلم أن هناك تمييزاً أحياناً وهو يسمى بتمييز إيجابي أو عمل إيجابي في تقاسم فوائد استخدام الفضاء الخارجي. وبهمننا أن ندرس كل ذلك، وهمنني جداً ما قاله ممثل إيطاليا وأنا لن أكرر هنا ما ذكره من أفكار هامة عرضها علينا هنا، ولكنه ذكر اتفاقية المسؤولية وضرورة إبقاء المسؤولية والتبعة الموضوعية دوماً محط أنظارنا، خاصة في تحليل الصكوك القانونية الدولية.

من يود الحديث في هذه المرحلة؟ إن لم تكن هناك أي وفود تود تناول الكلمة، فسأطلب من الفريق العامل أن يعقد جلسته الآن. يبدو أن لا تعليق، للأسف. وذلك مع أن هناك مسائل هامة كثيرة. إلا أنني أن ألاحظ ممثل اليونان قد طلب الكلمة، وطلبها كرئيساً للفريق العامل أليس كذلك، أم أن لك بياناً تلقيه؟

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): لا بصفتي ممثلاً لليونان. أود أن أتى إليكم ببعض الأفكار حول النقاش، وخاصة جدول الأعمال والبند السادس فيه. طبعاً أقوم بمهمتين كممثل اليونان ورئيس الفريق العامل. ولكن أود أولاً أن أعرب عن موقفنا الوطني.

نحن نتفهم أولاً مشكلة تحقيق عالمية انطباق هذه المعاهدات الخمسة أو بالأحرى المعاهدات الأربع لأن المعاهدة الخمسة لافتة ومثيرة للاهتمام طبعاً، إلا أن الاتفاق الخاص بالقمر وسطح القمر اتفاقاً يتعلق بوضع مختلف يصعب فيه أن نضمن المشاركة المتوخاة، أي أكبر قدر من المشاركة في الدول فيه. على أي حال هناك مشاكل، مشاكل تتمثل في فهم فائدة هذه المعاهدات خاصة من جانب الدول التي ليست لها أنشطة

الاتفاقية، اتفاقية كيب تاون والبروتوكول الملحق بها، والاتفاقية والبروتوكول ساريان حاليا بين [وفي] أثيوبيا وإيرلندا وماليزيا ونيجيريا وعمان وباكستان وبنما والولايات المتحدة وسينضم إليها السنغال في الأول من أيار/مايو ٢٠٠٦. كما أنه في الأول من آذار/مارس ٢٠٠٦ وبدخول صكوك كيب تاون حيث النفاذ فإن السجل الدولي الذي أنشئ بموجب المادة السادسة عشرة من اتفاقية كيب تاون من خلال اللجنة التحضيرية التي أنشئها المؤتمر الدبلوماسي لكيب تاون، هذا السجل بدأ معروضا على التسجيل لكي تسجل فيه كل المصالح الدولية المهمة بالمعدات المنقولة على الطائرات، ومجلس الإيكاو، منظمة الطيران المدني الدولي، هو الذي تكفل بأن يكون السلطة الإشرافية لهذا السجل الدولي، كما جاء في الفقرة الرابعة من المادة السابعة عشر من الاتفاقية والمادة السابعة عشر من البروتوكول والقرار رقم ٢ من مؤتمر كيب تاون الدبلوماسي. وإن الأنظمة والإجراءات المعمول بها في هذا السجل الدولي كما أعدتها واعتمدها اللجنة التحضيرية، نشرتها الإيكاو وفقا للمادة السادسة عشرة من نظامها، وهي معروضة على الموقع الشبكي للإيكاو وهناك نسخ مطبوعة يمكن توفيرها عند الطلب.

إن بعض المعلومات الخاصة بإعداد السجل أثناء الأسابيع الثلاثة الأولى من تشغيله والعمل به، أي ابتداء من الأول من آذار/مارس ٢٠٠٦ حتى الحادي والعشرين من آذار/مارس ٢٠٠٦، هذه المعلومات هي الآتية.

حصل هذا السجل على ٦٦٠ طلب تسجيل وهناك ٢٠٠ معدات سجلت ووفقا للمادة الرابعة من اتفاقية كيب تاون فإن مجلس الأيكاو قرر إنشاء لجنة خبراء عينتها الدول الموقعة والمتعاقدة في هذه الصكوك، بغية مساعدة السلطة الإشرافية على أدائها. وشكرا.

الرئيس: شكرا جزيلاً لحضرة الممثل المراقب من الأيكاو، منظمة الطيران الدولي. وبذلك نكون قد اختتمنا حاليا مناقشة هذا البند من جدول الأعمال. وأطلب من ممثل اليونان أن يبدأ الآن جلسة الفريق العامل. لا آسف.

فاتني أن أعلمكم بشيء، نحن سنجتمع مجددا هنا في الساعة الثالثة من بعد الظهر تماما.

عفواً ممثل الجمهورية التشيكية له الكلمة.

هذا إذا موقفنا من السؤال الذي طرحته عدة وفود والمسألة الذي أثارها بالإضافة إلى وفدنا أيضا.

أما بالنسبة لتطابق قواعد القانون الفضائي مع ممارسات الدول في المجال الأخلاقي فهناك مشكلة أخرى أيضا. بعد آخر، من حيث تنظيم القواعد المستقبلية. ولا أتحدث هنا فقط عن الأخلاقيات نفسها بمعناها الحالي وإنما أيضا عن الناحية الأدبية في الأنشطة الفضائية، وخاصة البعد الإنساني والبشري في هذه الأنشطة كلمة [عبارة يونانية] باليونانية.

إذا هذه تعليقاتنا على البند السادس من جدول الأعمال وسنعود إليه لو أثرت أي تساؤلات أخرى.

الرئيس: شكرا. سننتقل الآن إلى تناول البند العاشر من جدول الأعمال ألا وهو "معهد البيونيدروا. وليس لدي أي متحدث أدرج اسمه على القائمة لتناول هذا البند. ولذا فإنني سأختتم هذه الجلسة لكي يتمكن الفريق العامل من بدء عمله، ولكن آسف لم أرك تفضل.

السيد د. ويبو (منظمة الطيران المدني الدولي) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكرا حضرة الرئيس. لدي بيان قصير ألقيه حول بعض الجوانب المتصلة بالسجل الدولي الذي أنشئ بموجب اتفاقية إنقاذ الملاحين وبروتوكول الأجسام الفضائية، ولذا أسألك متى تود مني أن ألقى هذا البيان؟

الرئيس: آسف، طلب مني ممثل اليونان أن أتابع الشكل الذي اتفقنا عليه. ولذا وددت أن ننتهي من هذا النقاش لكي يبدأ الفريق العامل عمله. ولكن تفضل لك أن تلقي بيانك الآن.

السيد د. ويبو (منظمة الطيران المدني الدولي) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): لدي بعض العناصر التي أعرضها عليكم من باب إعلامكم بالسجل الدولي. وأشكرك على هذه الفرصة المتاحة لي الآن، لأنني لن أحضر جلساتكم إلا اليوم، ولا أستطيع أن أبقى بعد اليوم.

إذا رأيت أن أوافيكم ببعض المعلومات بعد إيداع الوثيقة، وثيقة التصديق الثامنة لاتفاقية كيب تاون والبروتوكول الملحق بها من جانب ماليزيا في عام ٢٠٠٥ فقد دخل السكان حيز التنفيذ فيما يتعلق بالمعدات المنقولة على الطائرات. أولا في الأول من مارس ٢٠٠٦ وفقا للأحداث الختامية الواردة في

السيد ف. كوبال (الجمهورية التشيكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): آسف لمقاطعتك في هذه التعليمات. ولكن استمعت باهتمام شديد إلى المعلومات التي وافانا بها لتوه المتحدث باسم الإيكاو. أظن أن هذه المعلومات هامة جداً بالنسبة لنا في بحثنا للمشاكل المدرجة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وسأكون شاكراً جداً لو أمكن توزيع هذه المعلومات خطياً على جميع الوفود المهتمة بها. وشكراً.

الرئيس: شكراً للأستاذ كوبال. كل المعتاد قدم لنا اقتراحاً سبقني إلى تقديمه. فقد قرأ ذهني نوعاً ما وكان علينا في فلواع أن نفكر في ذلك مسبقاً. ولذا سأطلب من ممثل الأيكاو الموقر أن يوفر لنا هذا البيان جميعاً لأنه سيفيدنا جداً. شكراً لممثل الجمهورية التشيكية مجدداً.

حسناً إذا نجتمع مجدداً في الساعة الثالثة من بعد الظهر تماماً. وسنبحث عندئذ البند السادس من جدول الأعمال، نعود إليه، نستأنفه.

أما لأن فإننا نبدأ عمل الفريق العامل، وفي جلسة بعد الظهر سنستأنف بالبند السادس من جدول الأعمال وكذلك البندين العاشر والثامن، لو سمح لنا الوقت بذلك. ووكالة الفضاء الأوروبية أيضاً ستجتمع في القاعة C0713، ابتداءً من الساعة الثانية عصر اليوم.

وأخيراً أدعو الآن الأستاذ من اليونان إلى ترأس أعمال الفريق العامل. رفعت هذه الجلسة.

اختتمت الجلسة حوالي الساعة ١١/٢٥